

Distr.: General
24 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٦٥ من جدول الأعمال
تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي
والأمم المتحدة في دارفور

أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨
وتمويل العملية المختلطة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠١٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٩١٠ ٩٤١ ٢٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨
٩٠٨ ٢٦٤ ٤٠٠ دولار	نفقات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨
٢ ٦٧٦ ٨٠٠ دولار	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨
٧١٥ ٥٢٢ ٧٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩
٧١٥ ٤٨٨ ٢٠٠ دولار	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(أ)
٣٤ ٥٠٠ دولار	النقص المتوقع في الإنفاق للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩
	طلب الأمين العام بالدخول في التزامات، تقسّم إلى اشتراكات مقررّة، للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩
٢٦٩ ٩٢٠ ٩٠٠ دولار	التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠
(٢ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار)	المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة من ١ تموز/يوليه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩
٢٦٧ ٤٢٠ ٩٠٠ دولار	
	(أ) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.



أولا - مقدمة

١ - أثناء نظر اللجنة الاستشارية في تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، اجتمعت اللجنة بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برودود خطية وردت في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المتعلقة بالنتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقريرها ذي الصلة (A/73/755). وترد في الفقرة ٤ أدناه مناقشة للملاحظات والتوصيات الرئيسية التي قدمها المجلس بخصوص العملية المختلطة على وجه التحديد.

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٢ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٩/٧٢ ألف، مبلغاً إجماليه ٢٠٠ ٩٤١ ٩١٠ دولار (صافيه ٦٠٠ ٧٧٦ ٨٨٦ دولار) للإنفاق على العملية في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، يشمل مبلغ ٤٨٦ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار الذي أذنت به الجمعية العامة سابقاً بموجب أحكام قرارها ٣١٠/٧١. وتُسَمَّ المبلغ الكلي كاشتراكات مقررة على الدول الأعضاء. وبلغ مجموع النفقات لتلك الفترة مبلغاً إجماليه ٤٠٠ ٢٦٤ ٩٠٨ دولار (صافيه ٤٠٠ ٤٠٠ ٨٨٣ دولار)، وهو ما يمثل تنفيذاً للميزانية بمعدل ٩٩,٧ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ ٨٠٠ ٦٧٦ ٢ دولار، بالقيمة الإجمالية، ٠,٣ في المائة من الاعتمادات، ويعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت التكاليف التشغيلية بمبلغ (٩٠٠ ٥٣١ ٥ دولار أو ٣,١ في المائة)؛ و (ب) زيادة النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٤٠٠ ٥٣١ ٥ دولار أو ٠,١ في المائة) والموظفين المدنيين (٧٠٠ ٣٢٣ ٢ دولار أو ١ في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في القسم الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/653).

٣ - ويشير تقرير أداء الميزانية إلى أنه في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، نُقل مبلغ مجموعة ٧٠٠ ٨٥٨ ٢ دولار من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى: المجموعة الأولى، الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٥٣٥ ٠٠٠ دولار)؛ وإلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون (٧٠٠ ٣٢٣ ٢ دولار). ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، حسب الاقتضاء، في مناقشة تمويل العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (A/73/785) في القسم الرابع أدناه.

٤ - وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل العملية المختلطة، كان معروضا على اللجنة أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وقدم

المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات تتعلق بالعملية المختلطة بشأن المسائل التالية: (أ) المعدات المملوكة للوحدات والمسائل المتعلقة بالوحدات العسكرية (المرجع نفسه، الفقرات ٢٢٣، ٢٣٦ و ٢٤٥)؛ و (ب) هياكل دعم البعثات (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠٢، والفقرتان ٤٢١ و ٤٢٢)؛ و (ج) الأصول التي تنتظر الشطب (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥٠)؛ و (د) عمليات متابعة التوصيات السابقة، بما في ذلك الإدارة البيئية والاستعراضات الاستراتيجية (المرجع نفسه، المرفق الثاني).

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

- ٥ - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة لفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، ما قدره ١٠٠ ٢٣٨ ٥٣٥ دولار. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأنه في نهاية الفترة المالية الحالية، سيصل مجموع النفقات المقدرة إلى ٢٠٠ ٤٨٨ ٧١٥ دولار مقابل اعتماد قدره ٧٠٠ ٥٢٢ ٧١٥ دولار، الأمر الذي سيترتب عليه نقص متوقع في الإنفاق قدره ٣٤ ٥٠٠ دولار.
- ٦ - وُزّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في العملية المختلطة المسجلة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، على النحو التالي:

الفئة	الوظائف المقررة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ^(أ)	الوظائف المشغولة (النسبة المئوية)	معادل الشواغر
الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٣٥	٣٥	-
أفراد الوحدات العسكرية	٥ ٤٣٥	٥ ٦٣٢	(٣،٦)
شرطة الأمم المتحدة	٧٦٠	٧٠٧	٧،٠
وحدات الشرطة المشكّلة	١ ٧٤٠	١ ٥٢٦	١٢،٣
الموظفون المدنيون			
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٦٢٥	٥٧٨	٧،٥
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	١٤٣	١٣٦	٤،٩
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١ ٤٠٣	١ ٣٣٧	٤،٧
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	١٦	١٥	٦،٣
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	١	١	-
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٨٠	٨٠	-
متطوعو الأمم المتحدة			
الموظفون الدوليون	١٠١	١٠١	-
الموظفون الوطنيون	٤	٤	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	-

(أ) يمثل العدد المقرر نشره في شباط/فبراير ٢٠١٩ في الميزانية المعتمدة.

٧ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي تُسّمت على الدول الأعضاء كاشتراكات مقررة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها بلغ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ ما مقداره ٤٨٤ ٠٠٠ ٨٦٦ ١٥ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ ٦٧٣ ٦٧٦ ١٥ دولار، وبذلك يبقى رصيد غير مسدد قدره ٨١١ ٠٠٠ ١٨٩ دولار. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بلغ الرصيد النقدي المتاح للبعثة ١٢٦ ٠٠٠ ١٦٤ دولار، وهو ما يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي لثلاثة أشهر، وقدره ٤٩٧ ٠٠٠ ١٢٧ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة).

٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه جرت تسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات المقدمة حتى تموز/يوليه ٢٠١٨، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٦٨ ٥٤٨ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، صُدّق على المعدات المملوكة للوحدات وسُدّدت تكاليفها أيضا حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٨٥ ٨٨٠ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٩ - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدّد حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩ مبلغ ٢٤٥ ٠٠٠ دولار لتسوية ٢٠٤ مطالبات منذ إنشاء البعثة، وكانت هناك ١١ مطالبة تنتظر البت فيها. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن مطالبة واحدة جديدة قد وردت منذ ذلك الحين. وتثق اللجنة الاستشارية في أنه ستم تسوية هذه المطالبات على وجه السرعة.

رابعا - التمويل المقترح للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

١٠ - أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨) الذي قرر بموجبه المجلس تمديد ولاية العملية إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وطلب المجلس في قراره إلى الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يقدم، بالتشاور مع العملية المختلطة، من خلال استعراض استراتيجي بحلول ١ أيار/مايو ٢٠١٩، تقييما لمختلف جوانب العملية، وأعرب المجلس أيضا عن اعتماده أن يستعرض بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ نطاق ووتيرة عمليات إعادة التشكيل، آخذا في الاعتبار النتائج التي يخلص إليها الاستعراض الاستراتيجي. ويشير لذلك الأمين العام إلى أنه تُقترح ترتيبات لتمويل العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، لتزويد العملية بالموارد الكافية لمواصلة الاضطلاع بولايتها خلال هذه الفترة. ويشير الأمين العام أيضا إلى أنه سيتم إعداد اقتراح ميزانية تفصيلي للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ للنظر فيه خلال الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، سيدمج تماما أي قرارات يتخذها المجلس، وسيغطي النطاق الكامل لعمليات العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ (A/73/785، الفقرتان ٢٠ و ٢١).

١١ - ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في الفقرات من ٨ إلى ١٩ من مذكرة الأمين العام (A/73/785).

باء - الاحتياجات من الموارد

١٢ - تضم مذكرة الأمين العام طلبا يلتمس سلطة الدخول في التزامات بمبلغ يقسم كاشتراكات مقررة على الدول، يبلغ إجماليه ٩٠٠ ٩٢٠ ٢٦٩ دولار (صافيه ١٠٠ ٩٩٦ ٢٦٢ دولار) للإنفاق على العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وترد في القسم الثالث من المذكرة (A/73/785) معلومات تفصيلية عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

القوام المأذون به حتى النشر المقرر من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (أ)		٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	
المراقبون العسكريون	٣٥	٥٥	
الوحدات العسكرية	٤٠١٥	٣٩٩٥	
شرطة الأمم المتحدة	٧٦٠	٧٦٠	
وحدات الشرطة المشكّلة	١٧٤٠	١٧٤٠	
المجموع	٦٥٥٠	٦٥٥٠	

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به المقترح.

١٣ - تبلغ الموارد المقدرة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ ما قدره ٩٠٠ ٤٢٠ ١١٥ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٣٠٠ ٧١٠ ٥٣ دولار أو ٣١,٧٥ في المائة عن نصف المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ للمراقبين العسكريين (١٠٠ ١٠٢ ١ دولار)؛ والوحدات العسكرية (٣٠٠ ٤٥٠ ٧٠ دولار)؛ وشرطة الأمم المتحدة (٣٠٠ ٦١٥ ١٦ دولار)؛ ووحدات الشرطة المشكّلة (٢٠٠ ٦٥٨ ٢٧ دولار). ويتضمن المبلغ المقدر موارد بدل الإقامة المقرر للبعثة والتناوب، وتسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية، والمعدات المملوكة للوحدات. ويشير الأمين العام، إلى أنه سيتم أيضا، وفقا للمبين في الجدول أعلاه، الإبقاء على مستويات الأفراد النظاميين في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩ للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، باستثناء التعديل في إطار العنصر العسكري من أجل كفاءة أن تتمكن العملية المختلطة من الاضطلاع بولايتها الحالية على أكمل وجه، والقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لخروجها المتوخى في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/785، الفقرات ٢٢-٢٤).

٢ - الموظفون المدنيون

الموظفون المدنيون			
شغل الوظائف المعتمدة	شغل الوظائف المعتمدة	شغل الوظائف المقررة تشغيلها من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	شغل الوظائف المقررة تشغيلها من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩
٦٢٥	٦٢١	٥٣١	٥٣١
١٥٤٦	١٤٦٥	٨٧٨	٨٧٨
٩٧	٩٧	٩٧	٩٧

الوظائف المقرر إنشاؤها			
شغل الوظائف المعتمدة	شغل الوظائف المعتمدة	الوظائف المقرر شغلها من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨	الوظائف المقرر شغلها من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩
١٠٥	١٠٢	٦٨	٦٨
الأفراد المقدمون من ٦	٦	٦	٦
الحكومات			
المجموع	٢ ٣٧٩	٢ ٢٩١	١ ٥٨٠

(أ) قُدمت معلومات عن شغل الوظائف المعتمدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩ إلى اللجنة الاستشارية بناء على طلبها.

(ب) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٤ - تبلغ الموارد المقدرة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ ما قدره ٧٠ ٠٠٧ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٩١٦ ٠٥٠ دولار، أو بنسبة ٣١,٣ في المائة، عن نصف المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويشير الأمين العام إلى أن الموارد المقدرة تعكس عوامل الشغور بالنسبة للموظفين الدوليين والوطنيين، وكذلك بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة والوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (انظر أيضا الفقرة ١٥ أدناه)، والتناقص المتوقع للموظفين في جميع الفئات خلال فترة الأشهر الستة للخفض التدريجي للعملية المختلطة تحسبا للتقليص التدريجي لعدد الوظائف الثابتة والمؤقتة الدولية والوطنية (A/73/785، الفقرات ٣٤-٣٩). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، تقوم العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بخفض عدد موظفيها المدنيين على ثلاث مراحل، مما يسفر عن إلغاء الوظائف التالية: (أ) ٣٨٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ و (ب) ٨٨ وظيفة ثابتة ومؤقتة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩؛ و (ج) ٧١١ وظيفة ثابتة ومؤقتة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، كما هو مبين في الجدول أعلاه.

معدلات الشغور

١٥ - يقدم الجدول أدناه موجزا لمعدلات الشغور بالنسبة للموظفين المدنيين، بما يشمل العناصر التالية: (أ) متوسط معدلات الشغور الفعلية والمدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ و (ب) المعدل المدرج في الميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ومتوسط المعدلات الفعلية لفترة الأشهر الثمانية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، والمعدل الفعلي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ و (ج) عامل الشغور المطبق في تقدير الاحتياجات للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدلات الشغور المقترحة لعام ٢٠١٩ هي: (أ) بالنسبة للموظفين الدوليين، دون متوسط المعدل الفعلي، لكن أعلى من المعدل الفعلي حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ و (ب) بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، أقل من متوسط المعدل الفعلي ولكن أعلى من المعدل الفعلي في التاريخ نفسه، و (ج) بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، أعلى من متوسط المعدل الفعلي والمعدل الفعلي على حد سواء في التاريخ نفسه؛ و (د) بالنسبة للوظائف المؤقتة (الموظفون الدوليون، الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية، والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة) أعلى من متوسط المعدل الفعلي والمعدل الفعلي، في التاريخ نفسه.

معدلات الشغور (النسب المئوية)

١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧		معدلات المدرجة في الميزانية	معدلات المدرجة في العملية	معدلات المدرجة في الميزانية
	المتوسط الفعلي لمعدل الشغور	معدل الشغور المتوسط الفعلي في الفترة من ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٩	المتوسط الفعلي لمعدل الشغور	معدل الشغور المتوسط الفعلي في الفترة من ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٩			
٨٠٠	٧٤٥	٨٤٨	١٠٠٠	١٣٤٣١	١١٤٥	الموظفون الدوليون	
٥٠٠	٤٤٩	٥٤٦	١٠٠٠	١٥٠٠	١٤٤٩	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	
٧٠٠	٤٤٧	١٠١	٢٠٠	٥٠٠	٣٤٦	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة الوظائف المؤقتة ^(أ)	
٨٠٠	٦٤٣	-	١٠٠	٥٤٩	٧٤٠	الموظفون الدوليون	
٢٠٠	-	-	١٧٠٠	١٠٠٠٠	٠٠٠	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	
١٣٠٠	-	٨٤٨	١٠٠٠	١٤٣	٤٤٠	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٦ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن ما مجموعه ١١٦ وظيفة كانت شاغرة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩، منها ٤٩ وظيفة دولية (وظيفة مد-٢، ووظيفة مد-١، ووظيفتان ف-٥، و ٧ وظائف ف-٤، و ١٧ وظيفة ف-٣، و ٤ وظائف ف-٢، و ١٦ وظيفة من وظائف الخدمة الميدانية) و ٦٧ وظيفة وطنية، تشمل وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية و ٦٥ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه لم توجد وظائف ثابتة أو مؤقتة شاغرة لمدة سنتين أو أكثر.

١٧- وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها في هذا الصدد بأن معدلات الشغور المدرجة في الميزانية ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشغور الفعلية. وفي الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترحة إدراجها في الميزانية مختلفة عن المعدلات الفعلية في وقت إعداد الميزانية، ينبغي أن يُقدّم في وثائق الميزانية ذات الصلة تبرير واضح للمعدلات المستخدمة (A/70/742، الفقرة ٤٥).

٣ - التكاليف التشغيلية

(ب) دولارات الولايات المتحدة)

مخصصات الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	التكاليف المقترحة لعام ٢٠١٩	الفروق التناسبية ^(أ)
١٧٣ ٤١٤ ٢٠٠	٨٤ ٤٩٣ ٠٠٠	(٢ ٢١٤ ١٠٠)

(أ) يمثل الفرق بين المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ والموارد المقترحة للنصف الثاني من عام ٢٠١٩.

١٨ - يبلغ حجم الموارد المقدرة لتغطية التكاليف التشغيلية في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ ما قدره ٤٩٣ ٠٠٠ دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً قدره ١٠٠ ٢١٤ دولار، أو ما نسبته ٢,٦ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

السفر في مهام رسمية

١٩ - تبلغ الموارد المقدرة في بند السفر في مهام رسمية ٣٠٠ ١٧٤٢ دولار، أي ما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٤٧٨ دولار، أو ٣٧,٨ في المائة، مقارنةً بنصف المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموارد المقدرة المتعلقة بالتدريب ضمن بند السفر في مهام رسمية بلغت ٣٠٠ ٥٢٣ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٢٠٤ دولار أو ٦٣,٩ في المائة مقارنة بنصف المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وأن النفقات بلغت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ ما قدره ٤٠٠ ٢٨٨ دولار. وطلبت اللجنة، ولكنها لم تتلق، مبررات كافية للزيادة في احتياجات السفر، أو تفسيراً كافياً لعدد من الرحلات السابقة التي تم القيام بها إلى مواقع مختلفة. وأبلغت اللجنة أيضاً، عند الاستفسار، بأن ١٣,٢٨ في المائة فقط من السفر في مهام رسمية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تم بالامتثال لسياسة الشراء المسبق للتذاكر. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أعربت عن قلقها في عدد من المناسبات إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه الخاص بسياسة الشراء المسبق للتذاكر وتكرر تأكيد ضرورة بذل جهود أقوى في هذا الصدد (انظر أيضاً A/73/799، الفقرة ١٦). وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أنه بالنظر إلى نمط الإنفاق الحالي والتقليص الحالي لحجم العملية المختلطة، فإن مستوى الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية قد لا يكون مبرراً تماماً.

النقل البري

٢٠ - تبلغ الموارد المقدرة للنقل البري ٥٧٦ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٠٠ ٨٦٨ دولار، أو ٢٥,٢ في المائة، مقارنة بنصف مخصصات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات المتعلقة باستئجار المركبات لم تبلغ سوى ٤٠٠ ٦ دولار، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، لأن الانخفاض في أنشطة التشييد أدى إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار مركبات متخصصة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه في التاريخ نفسه لم تبلغ نفقات اقتناء معدات الورش الخاصة بالمركبات سوى ٣٠٠ ٢ دولار، والإصلاحات والصيانة ٤٠٠ ٢٣ دولار فقط. وترى اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات الكلية تحت بند النقل البري قد لا تكون مبرره تماماً، ولا سيما بالنظر إلى أنماط الإنفاق الأخيرة وتقليص حجم العملية المختلطة.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٢١ - تبلغ الموارد المقدرة تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٩٠٠ ٧٦٨ ٧ دولار وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ١٠٠ ١٧٢ ١ دولار أو ١٣,١ في المائة مقارنة بنصف الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ومع إدراكها للحاجة إلى الموارد ذات الصلة، ترى اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات، لا سيما تلك المتعلقة بصيانة معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الدعم وخدمات الإعلام والنشر، قد لا تكون مبررة تماماً.

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٢٢ - تبلغ الموارد المقدرة للوازم والخدمات والمعدات الأخرى ٦٨٧ ٠٠٠ دولاراً، مما يمثل زيادة قدرها ٨ ٢٠٧ ٨٠٠ دولار أو ٣٦,٥ في المائة مقارنة بنصف المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعلى النحو المبين في مذكرة الأمين العام، تشمل الموارد المقدرة مخصصات تخصص لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها، وتكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة الأخرى، والخدمات التعاقدية الفردية، والأنشطة البرنامجية الأخرى. وطلبت اللجنة الاستشارية، ولكنها لم تعلق، مبرراً لحساب الموارد المقدرة لمهام الاتصال في الولايات على أساس ١٢ شهراً بدلاً من ٦ أشهر.

٢٣ - ويؤشر الأمين العام إلى أنه من بين مجموع الموارد المقدرة، سيدعم مبلغ ٦٠٠ ٦٥٢ ١٩ دولار أنشطة برنامجية أخرى، منها مبلغ ٤٠٠ ٢١١ ١٧ دولار لتمكين فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من العملية المختلطة، من تحضير البعثة للخروج، بما في ذلك خطة حشد الموارد، ومواصلة الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية كجزء من مهام الاتصال في الولايات، وفقاً لمفهوم فترة الانتقال الذي أيده المجلس في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨). وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم مبلغ ٢٠٠ ٤٤١ ٢ دولار أنشطة برنامجية أخرى في منطقة جبل مرة الكبرى، بما في ذلك الأنشطة التي تعزز توطيد السلام الشامل، والانعاش، واستقرار المجتمع وأمنه (A/73/785، الفقرات ٤٨-٥٠).

٢٤ - وطلبت اللجنة الاستشارية، ولكنها لم تعلق، معلومات ومبررات كافية بشأن الأنشطة البرنامجية للعملية المختلطة. واللجنة الاستشارية واثقة من أن الأمين العام سيقدم معلومات عن الأنشطة البرنامجية للعملية المختلطة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير، وكذلك في تقرير الميزانية المقبل.

٢٥ - ومع أخذ في الاعتبار ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها المبينة في الفقرات من ١٨ إلى ٢٤ أعلاه، واستناداً إلى أنماط الإنفاق، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض قدره ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

٤ - مسائل أخرى

بناء قدرات الموظفين الوطنيين

٢٦ - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن العملية المختلطة اضطلعت بعدد من المبادرات الرامية إلى دعم بناء قدرات الموظفين الوطنيين خلال عملية التقليل، مثل الجهود المبذولة لتوظيف الموظفين المتضررين، حيثما أمكن، في الوظائف الشاغرة في العملية المختلطة أو البعثات الأخرى؛ وتقديم دورات تدريبية مهنية، بما في ذلك في ميكانيكا المركبات، ومن أجل فنيي الكهرباء العامة والسبائكين وعمال البناء العام وميكانيكيي تكييف الهواء واللحاميين والنجارين؛ ودورات لإدارة الأعمال التجارية والمشاريع الصغيرة؛ واللغة والمهارات في مجال البحث عن العمل. وتشدد اللجنة الاستشارية على الحاجة إلى أنشطة بناء القدرات لدعم الموظفين الوطنيين خلال عملية التقليل، وتطلب تقديم معلومات مفصلة عن ذلك في الميزانية المقترحة المقبلة.

تخفيف الآثار البيئية

٢٧ - تشير مذكرة الأمين العام إلى أن العملية المختلطة ستضطلع بأعمال التنظيف البيئي وأنشطة الإصلاح البيولوجي، بما في ذلك التخلص الآمن من النفايات الصلبة (A/73/785، الفقرة ١٩). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنه منذ البداية وحتى شباط/فبراير ٢٠١٩، قامت العملية المختلطة بزراعة ما مجموعه ٣٥٥ ٧١٥ شجرة. وتقوم العملية المختلطة أيضا بتنفيذ توصية مجلس مراجعي الحسابات بإدراج المبادئ التوجيهية المتعلقة بالالتزام البيئي وتسليم مواقع البعثة عند تصفيتها في النسخة المنقحة من دليل تصفية البعثات (انظر (A/73/5 (Vol. II)، المرفق الثاني). وتشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة تعزيز الجهود المبذولة للحد من البصمة البيئية عموما للعملية المختلطة، لا سيما في ضوء تقليصها، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن الأنشطة البيئية، بما في ذلك أنشطة التنظيف البيئي والإصلاح البيولوجي وتطبيق الدروس المستفادة، في الميزانية المقترحة المقبلة.

التوازن بين الجنسين

٢٨ - زُودت اللجنة الاستشارية بتوزيع للموظفين المدنيين حسب نوع الجنس وتلاحظ أن النسبة المئوية للنساء بين الموظفين المدنيين منخفضة عموما في جميع فئات الموظفين ورتبهم، على النحو المبين في الجدول أدناه:

الموظفون المدنيون حسب نوع الجنس حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

(النسبة المئوية)

ذكور	إناث	
٧٧	٢٣	ف-٥ فما فوق
٧١	٢٩	ف-١ إلى ف-٤
٦٩	٣١	الخدمة الميدانية
٧٦	٢٤	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية
٨٨	١٢	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
٧٨	٢٢	متطوعو الأمم المتحدة (الدوليون)
٧٣	٢٧	متطوعو الأمم المتحدة (الوطنيون)
٩٤	٦	المساعدة المؤقتة العامة (الدوليون)
١٠٠	-	أفراد مقدمون من الحكومات

خامسا - الاستنتاج

٢٩ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٨ في القسم الخامس من تقرير الأداء (A/73/653). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٨٠٠ ٦٧٦ ٢ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٨٠٠ ٦٨٥ ١٢ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٣٠ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في الفقرة ٥١ من مذكرة الأمين العام (A/73/785). ومع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من مبلغ مقترح لا يتجاوز ٩٢٠ ٩٢٠ ٢٦٩ دولار، وبناء على ذلك، على الجمعية العامة القيام بما يلي:

(أ) تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٩٠٠ ٤٢٠ ٢٦٧ دولار للإنفاق على العملية لفترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

(ب) تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة ٣٠ (أ) أعلاه كاشتراكات مقررة بمعدل شهري قدره ١٥٠ ٥٧٠ ٤٤ دولارا إذا ما قرر مجلس الأمن استمرار ولاية العملية.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٨ (A/73/653)
- مذكرة الأمين العام عن تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (A/73/785)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/73/5 (Vol. II))
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/750)
- تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/73/850)
- تقرير اللجنة الاستشارية عن الميزانية المنقحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/73/656)؛
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة للعملية المختلطة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/789/Add.7)
- قرارات الجمعية العامة ٢٨٤/٧٠ و ٣١٠/٧١ و ٢٥٩/٧٢ و ٢٧٨/٧٣
- قرارات مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) و ٢٣٦٣ (٢٠١٧) و ٢٤٢٩ (٢٠١٨)